

## اقتصاد

## فوق الطاوله

## رؤوس «الأسعار» الياينة!

عبد الهادي شباط

بدأت وزارة التميمون العام الجديد، بمدير جديد للأسعار، مسجلة بذلك تغيير ثلاثة مديريين في أقل من نصف عام، وسط حالة ارتفاع غير مسبوق في أسعار المواد والسلع وخاصة الغذائية بدءاً من اللحوم التي تجاوزت عتبة ٤ آلاف ليرة للكيلو وليس انتهاء بالكوسا التي أصبح سعرها مثار استهجان لدى المستهلكين بعد أن تجاوز سعر الكيلو الألف ليرة وعلى مبدأ (حتى أنتي يا كوسا).

وبالعودة للوزارة نرى أن تغيير مديري الأسعار لمواجهة أزمة الغلاء التي تهرب جيوب المستهلكين لم يكن يتيماً، بل سبقه فرمان حددت بموجبه الوزارة سلة احتياجات ومطالبات المستهلكين الأساسية من المواد والسلع، ليتسنى لها زيادة التركيز والرقابة على هذه المواد ومتابعة أسعارها في الأسواق، ليتضح بعدها أن الأمر يتعلق بإصدار المصرف المركزي لنشرة أسعار صرف خاصة بتمويل هذه المواد، ما أثار وقتها آراء العديد من المتابعين حول المستفيد الحقيقي من هذه النشرة، وطبعاً ليس المستهلك.

يتأكد لنا من خلال ذلك أن ما تقوم به الوزارة تجاه أزمة الأسعار والغلاء لا يتعدى الشكل النمطي والتقليدي، وحولها لا تتعدى الحالة السورية لها، التي في المحصلة لن تختص وإن تسمن من جوع، فالمستهلك الذي يذهب إلى السوق لتأمين قوت يومه لم يعد يابه بأسماء المديرين ولا بأرقام التميمون الساخنة والباردة ولا بانخفاض الأسعار في نشرات الوزارة اليومية، ولم يعد يهتم بإمكانية متابعة ومراقبة أسواق دمشق ومحالها وفعالياتها بـ ٦٠ مرقياً أكثر من نصفهم خارج الخدمة.. لأن الواقع غير ذلك تماماً.

وهنا نرى أنه على الوزارة البحث عن حلول وآليات حقيقية وفعالة تستند إلى دراسات علمية وواقعية للأسعار. وعلى سبيل المثال يمكننا أن نقترح بدلاً من مديرية أسعار في الوزارة إحداث هيئة خاصة تضم خبراء وأكاديميين معنية بدراسة ومتابعة الأسعار وتقديم حلول وإجراءات مناسبة وعملية لأزمة الغلاء وتستقطب كل الآراء والشهورات المفيدة بذلك.

## محمد راكان مصطفى

أعلنت المؤسسة السورية للتأمين وزارة المالية بتوقف عدد من المشايخ عن استقبال المؤمن لهم وخاصة مشايخ اللاذقية (وهي خمسة مشايخ أساسية) ومشايخ دمشق مع توقع توقف جميع المشايخ عن استقبال المؤمن لهم هذا الأسبوع، كما تم توقف المخابر عن استقبال المؤمن لهم نظراً لمطالبتهم برفع أسعار الوحدة المخبرية على أساس أن تعرفه وزارة الصحة لم تعد تغطي تكاليف المستهلكات المتعلقة بأسعار الصرف، الشيء الذي بات يمس جوهر مشروع التأمين الصحي.

وبحسب تقريرها الخاص بالتأمين الصحي الموجه لوزارة المالية، بينت المؤسسة للتأمين أن توقف الاتفاقيات وتوقف مزودي الخدمة عن استقبال المؤمن المؤسسة يضع المؤسسة أمام ثلاثة سيناريوهات أساسية لمعالجة المشكلة مع التتويج أنها أساساً من اختصاص مجلس التأمين الصحي الذي دعت المؤسسة لتشكيله.

وبيّن التقرير الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أن السيناريو الأول الذي اقترحه المؤسسة ينص على العودة بالأسعار إلى تعرفه وزارة الصحة، ما ينتج عنها نواح إيجابية كإحلال التكلفة على المؤسسة ووجود صيغة موحدة لإبرام العقود مع مزودي الخدمة، كما ينتج عن هذا الاقتراح نواح سلبية كاستماتع مزودي الخدمة في القطاع الخاص على استقبال مؤمني المؤسسة لعدم اقتناعهم بتعرفة وزارة الصحة، ما سوف ينتج عنه كثرة الشكاوى على مشروع التأمين الصحي من المؤمن لهم أو مزودي الخدمة، الشيء الذي من شأنه عودة الأوضاع إلى ما قبل عام ٢٠١٥ من حيث وضع التأمين ومشاكله ومشاكل استقبال المؤمن لهم وانخفاض عدد المتأمينين

## توقعت توقف جميع المشايخ والمخابر عن استقبال المؤمن هذا الأسبوع

## «السورية للتأمين» تطلب عقد اجتماع حكومي طارئ لحل مشاكل التأمين الصحي

شهر تشرين الأول من العام ٢٠١٥، وأشار التقرير إلى أن السيناريوهات السابقة يجب أن تتراقق بزيادة البديل التأميني للتغطيات لبوليصة القطاع الإداري، بحيث يصبح سقف دخول المشفى بالبوليصة المقترحة ٥٠٠ ليرة سورية بدل من ٣٠٠ ليرة سورية في البوليصة الحالية وأن تتضمن بدائل بقيمة ١٥٠ ليرة سورية بدل من ١٠٠ ليرة سورية بنسبة تحمل ١٠ بالمئة.

أما عن الخدمات المقدمة خارج المشفى كعناية طبيب وخدمات الصيدلية والمخبر والأشعة لتصبح ١٥٠ ليرة سورية بدلاً من ٥٠ ليرة سورية بنسبة تحمل ١٠ بالمئة لكافة الخدمات عدا عناية الطبيب بنسبة تحمل صفراً، وحسب البوليصة المقترحة تكون حصة المؤمن ٧٥٠٠ ليرة سورية سنوياً بمعدل ٦٢٥ ليرة سورية شهرياً بدل من ٣٠٠٠ ليرة سورية سنوياً بمعدل ٢٥٠ ليرة سورية شهرياً، وحدد وفقاً للبوليصة المقترحة حصة وزارة المالية ١٢٥٠٠ بدلاً من ٥ آلاف ليرة سورية ويكون مجموع البوليصة المقترحة ٢٠ ألف ليرة سورية بدلاً من مجموع البوليصة الحالية ٨ آلاف ليرة سورية.

وبين التقرير تأييد المؤسسة للسيناريو الثالث وزيادة بدلات التأمين وفق ما ذكر آنفاً، مطالبين وزير المالية بالتوسط لدى وزارة الصحة فيما إذا كان هناك أي تغيير حالي على التعرفة ليصار إلى تطبيقه، أو الموافقة على المباشرة بالسيناريو الثالث مع إقرار الزيادة في تعرفة التأمين أو التوسط لدى رئاسة مجلس الوزراء لعقد اجتماع طارئ يحضره كل من وزارة المالية ووزارة الصحة وهيئة الإشراف على التأمين واتحاد نقابات العمال وجمعية المشايخ الخاصة بدراسة وإعداد البوليصة المقترحة. وهيئة المخابر والمؤسسة العامة السورية للتأمين للبحث بالسيناريوهات المطروحة.



## ثلاثة سيناريوهات أمام التأمين الصحي

تطبيق الإجراء والرقابة عليه حيث سيصار إلى توقيع عقد واحد مع المؤمن على الخدمة لجميع حاملي بطاقة التأمين الصحي عن المؤسسة، الشيء الذي من شأنه زيادة إقبال القطاع الاقتصادي والخاص على التأمين الصحي لدى المؤسسة وتحويل صناديق الرعاية الطبية إلى التأمين الصحي ما يخفف تكاليف المؤسسة خدمة لهذا المشروع، إضافة إلى ارتفاع معدلات الاستقادة من البطاقة التأمينية والتوسع بالشبكة الطبية نتيجة إقبال المؤمن على الخدمة على الاشتراك بخدمة التأمين الصحي، ومن ناحية أخرى سوف يكون هناك سلبات لهذا السيناريو تتمثل بزيادة التكلفة على المؤسسة حيث ستزيد تكلفة المطالبات بحدود ١٠٠ بالمئة عما كانت عليه قبل

للشبكة الطبية من مزودي الخدمة، إضافة إلى إحجام مؤسسات القطاع الاقتصادي والقطاع الخاص عن إشراك العاملين لديهم بالتأمين الصحي لدى المؤسسة العامة للتأمين والتوجه لشركات القطاع الخاص. ويصعب السيناريو الثاني على فصل التعرفة الطبية في القطاع الاقتصادي عن تعرفه القطاع الإداري، بحيث يصار إلى تطبيق تعرفه وزارة الصحة مؤمني القطاع الإداري وتعرفة تفاوضية مؤمني القطاع الاقتصادي. أما السيناريو الثالث فيصعب على إقرار تعرفه تأمينية وسيطة للقطاع الإداري والاقتصادي، الأمر الذي سيترتب عنه نتائج إيجابية تتجلى بانخفاض معدلات الشكاوى من المؤمن له ومزود الخدمة، واستقبال المؤمن لهم بشكل جيد وحضاري، إضافة لسهولة

## «رسم الفروع» على طاولة الحكومة

## مسؤول في «المالية»: تخوف من استخدام التجار لأسماء «الغير» للتهرب من الضرائب!!

## الوطن



مشيراً إلى أنه وبعد تطبيق القانون سوف يتم تحديد الرسوم على العقار بناء على الأسعار الحقيقية والسعر الراجح في الأسواق، ما يؤدي إلى تحديد الضريبة بناء على هذه الأسعار الشيء الذي من شأنه إلزام التجار بالتقيد بالأسعار من جهة والحد من عمليات البيع في ضوء الضريبة الجديدة المستحقة على عملية البيع، وعن إمكانية خضوع عملية تسعير العقارات لمزاوية اللجنة أوضح المسؤول أنه وفقاً للقانون الجديد سوف يتم تشكيل اللجنة المكلفة بتحديد أسعار العقارات من أكثر من جهة منها المالية والمحاسبة والإدارة المحلية وإدارة الإسكان بحيث يتم تحديد الأسعار بطريقة مهنية بعيداً عن المزاجية وفقاً لأسعار السوق الراجحة بما يحقق العدالة للمواطنين والدولة. وكان معاون وزير المالية جمال مدلجي قد صرح لـ«الوطن» مؤخراً بأن اللجنة المكلفة بدراسة وإعداد قانون الفوترة تعمل حالياً على وضع التعليمات التنفيذية الخاصة بالقانون ومن المتوقع الانتهاء من القانون وإحلالته على الحكومة في الأيام القادمة، موضحاً أن نظام الفوترة نظام شامل وواسع، مؤكداً أن الوقت مناسب لتطبيق نظام الفوترة وأن الإمكانيات اللازمة لتطبيقه متوفرة، وأن الطرف العام والظروف الحالية تستدعي تطبيق نظام الفوترة.

كشف مصدر مسؤول في وزارة المالية لـ«الوطن»، عن وصول مشروع قانون رسم الفروع إلى الحكومة لمناقشته والبت به أصولاً إضافة إلى مشروع مرسوم البيوع العقارية. وبالنسبة للقانون الفوترة الذي يتم وضع التعليمات التنفيذية له من اللجنة المكلفة بإعداد المرسوم في وزار المالية بين المسؤول إمكانية تطبيق القانون مشيراً إلى أهمية هذا القانون في كشف الممارح الضريبية وتحصيل حقوق الدولة على تأكيد على أهمية التعاون بين جميع مفاصل الإدارة الضريبية حتى يتم تطبيق هذا القانون بشكل فعال وناجح، كاشفاً عن مخاوفه من قيام بعض التجار باللجوء إلى الاستيراد بأسماء الغير واستغلال جهل بعض المواطنين للتهرب من دفع الضرائب المستحقة على بضائعهم المستوردة كما حصل في وقت سابق من بعض المستوردين في التسعينيات بهدف التهرب من دفع الرسوم المستحقة على مستودعاتهم. وعن قانون البيوع العقارية أوضح المسؤول أن القانون سيكون له أثر إيجابي في التحصيل على خزينة الدولة مبيناً أن التاجر لا يستطيع البيع بسهولة على اعتبار أن الرسوم كانت ضئيلة جداً بالنسبة للأرباح والتي تم تحقيقها.

## اسمندر «الوطن»: خمول مؤقت في قطاع التصدير

## علي محمود سليمان



وارتفاع أسعارها، إضافة إلى بعدما عن تطبيق أنظمة الجودة. لافتاً إلى أن الحد الأدنى من الأهداف التي يرمى إليها دعم الإنتاج المحلي هو توفير بيئة الأعمال المؤاتية لدعم وتنمية نشاط القطاع المحلي من خلال دعم تنافسية الأنشطة الإنتاجية، والتركيز على تنمية وتطوير الإنتاج الزراعي والصناعي، والحفاظ على مستوى قريب من مستوى التوظيف الكامل لقوة العمل، والحفاظ على مستوى عال من الإنتاج والاستثماري سواء في القطاع العام أم الخاص، وذلك من أجل الحد من مقدار العجز في ميزان المدفوعات، إضافة إلى مكافحة واحتواء الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني. ويشير اسمندر إلى أن الإنفاق العام وعجز الموازنة العامة يؤديان إلى توليد ضغوط تضخمية، إذا كان الإنفاق العام لا يصاحبه توسيع نطاق الناتج المحلي الإجمالي، وتوسيع مستوى النشاط الاقتصادي والقاعدة الضريبية. كما يمكن توليد ضغوط تضخمية في حال لم يكن هناك فائض في الطاقات الإنتاجية القائمة، وفي حالة وجود اختناقات من جانب

دون زيادة في الأسعار، مع حدوث تحسن في شروط التبادل الدولي لمصلحة الصادرات الوطنية، ومن ثم فإن النمو الحقيقي يتحدد بتوافر عوامل الإنتاج، من رأس المال والمادي والبشري، إلى العمالة المدربة ومعدل نمو الإنتاجية والتقدم التكنولوجي.

مؤكداً أن الهيئة الجديدة المحدثة باسم هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات ستكمل ما تقوم به من أنشطة في مجال التصدير، وسوف تهتم بدورها بالشق الإنتاجي وذلك بموجب خطة يتم إقرارها من قبل مجلس الإدارة الجديد وإدارة الهيئة الجديدة، ويتم تنفيذها وفق آلية معينة. وعن تشكيل مجلس إدارة هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات بين اسمندر أن المجلس يصدر بقرار من رئيس مجلس الوزراء وفق القوانين والأنظمة النافذة كما جاء في القانون رقم ٣/ لعام ٢٠١٦ وأن المدير العام هو أمر الصرف وعائد الثقة والتصفية وفق القوانين والأنظمة النافذة، وبين بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير ويكون مسؤولاً أمام المجلس.

## أرقام باللون

## بورصة دمشق تفتتح

## تعاملات ٢٠١٦ بـ «الأحمر»

افتتحت سوق دمشق للأوراق المالية تعاملات السنة الجديدة من المنطقة الحمراء، على أساس أسبوعي، إذ تراجعت أسعار أغلبية الأسهم المتداولة، ما أدى إلى خسارة مؤشر السوق ٨,٨٥ نقاط، لينتهي الأسبوع الأول من كانون الثاني عند مستوى ١٢١٩ وقد تراجع بنحو ٠,٧٢٪.

ويبد أن الحذر والترقب مستمر في البورصة، إذ تراقق تراجع أسعار الأسهم مع أحجام وقيم تعاملات ضعيفة. إذ بلغ حجم التداول خلال الأسبوع الماضي قرابة ٦٥,٩ ألف سهم، على حين الوسطي الأسبوعي ١٦٨ ألف سهم. وبلغت قيمة تعاملات الأسبوع الماضي نحو ٧,٢ ملايين ليرة سورية على حين الوسطي ٢٤ مليون ليرة. وجرت التعاملات على أسهم تسع شركات فقط، وكان انخفاض الأسعار من نصيب أسهم أربع شركات، تصدرها سهم بنك البركة بنسبة ٥,٦٨٪، تلاه سهم بنك قطر بنسبة ٣,٢٨٪ والعقيلة للتأمين التكافلي بنسبة ١,٥٢٥ وأخيراً سهم بنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة ٠,٨٢٪.

وضعت القائمة الخضراء سهماً يتيماً، ارتفع بنسبة ٠,٥٥٪ وهو سهم بنك الشام الإسلامي، على حين حافظت بقية الأسهم على أسعارها السابقة دون تغيير. عالمياً، سجل مؤشر الأسهم الأميركية ستاندر أند بورز ٥٠٠ وداو جونز الصناعي أسوأ أداء لها في الأسبوع الأول من العام الجديد، إذ خسر ستاندر أند بورز ٦٪ وداو جونز ٦,٢٪ وهي أكبر خسارة أسبوعية لكل منهما منذ أيلول ٢٠١١.

## «الأخضر» يرتفع في العجلة إلى

## ٢٩٨ ليرة والحوالات النظامية بـ ٢٢٥

ارتفعت أسعار صرف الدولار الأمريكي أمام الليرة السورية في السوق غير النظامية خلال يومي العطلة الرسمية الماضيين، بنحو ٥ ليرات سورية، إذ سجل أعلى سعر للدولار ٣٩٥ للشراء مقابل ٣٩٨ للبيع في دمشق كما تم تناقله في الأوساط التجارية لاحقاً ببعض تطبيقات الموبايل وصفحات الفيسبوك، على حين كانت الأسعار مستقرة باقي أيام الأسبوع الماضي قرب ٣٩٠ للشراء و٣٩٢ للبيع، مع الاستمرار ببيع الدولار للمواطنين بسعر ٣٨٢ ليرة من الشركات المرخصة في سياق عملية التدخل.

وفي آخر نشراته الرسمية، حدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بـ ٣٢٦,٦٢٦ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٣٢٦,٦٧٠ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة وحدد سعر صرف الدولار مقابل الليرة لتسليم الحوالات الشخصية بـ ٣٢٥ ليرة سورية. وبلغ سعر صرف اليورو مقابل الليرة السورية وفقاً للقائمة ٣٦١,٦٨ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٣٦١,٧٤ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة و٣٦٢,٦٤ ليرة لتسليم الحوالات الشخصية.

عالمياً، ارتفع الدولار في نهاية تعاملات الأسبوع الماضي مدعوماً بالإجراءات التي اتخذتها الصين لتخفيف الاضطرابات التي شهدتها السوق بصورة رئيسية. إذ ارتفع مؤشر الدولار الذي يقيس أداء العملة الأميركية أمام ست عملات ٠,٣٪ إلى ٩٨,٥٤٦ وهو مستوى يقل عن أعلى مستوى خلال الجلسة والبالغ ٩٩,١٨٢.

## «الأسود» يهبط ١٠٪

## الأسبوع الماضي

هبطت أسعار النفط بنحو ١٠٪ خلال الأسبوع الماضي متأثرة باستمرار تخمة المعروض العالمي وضعف آفاق الطلب.

وبحسب تقرير نشرته وكالة رويترز، تراجعت عقود برنت والخام الأميركي خلال التعاملات قبل أن تطلق على هبوط طفيف بعدما تخلت الأسهم الأميركية عن مكاسبها الأولية.

وفي الجلسة الختامية للأسبوع الماضي هوت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها في ١٢ عاماً بعد أن هز الهبوط الحاد للأسهم الصينية الأسواق العالمية.

وتراجع سعر خام القياس العالمي مزيج برنت ٢٠ سنتاً عند التسوية إلى ٣٣,٥٥ دولاراً بعدما هبط في وقت سابق من جلسة يوم الجمعة إلى ٣٢,٧٨ دولاراً ونزل يوم الخميس إلى ٣٢,١٦ دولاراً أدنى سعر منذ نيسان ٢٠٠٤. وخلال الأسبوع بأكمله خسر برنت عشرة بالمئة مقارنة مع خسارته بلغت ١١ بالمئة في أول أسبوع من التداول في ٢٠١٥.

وهبط خام غرب تكساس الوسيط الأميركي ١١ سنتاً إلى ٣٣,١٦ دولاراً للبرميل عند التسوية بعدما نزل خلال الجلسة إلى ٣٢,٦٤ دولاراً ونزل يوم الخميس إلى ٣٢,١ دولاراً أدنى مستوى منذ كانون الأول ٢٠٠٣. وأظهرت بيانات اقتصادية يوم الجمعة أن شركات الطاقة الأميركية خفضت عدد منصات النفط العاملة للأسبوع السابع في الأسابيع الثمانية الماضية لتزيد وتيرة الخفض مع هبوط أسعار الخام لتتقرب من أدنى مستوياتها في ١٢ عاماً.

## «الأصفر» إلى ١٢١٠٠ ليرة

## لغرام ٢١ قيراطاً محلياً

اخترق الذهب المحلي حاجز ١٢ ألف ليرة سورية لغرام ٢١ قيراطاً صعوداً يوم أمس، لينتهي الأسبوع على مكسب نحو ٢٥٠ ليرة سورية، مدعوماً بالارتفاع العالمي في سعر الأونصة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بين رئيس جمعية الصاعه بدمشق غسان جزماتي أنه لا تغيير في سعر صرف الدولار الأميركي أمام الليرة المستخدم في تسعير الذهب محلياً، وهو ٢٨٢ ليرة للدولار، وقد سجل غرام ٢١ قيراطاً ١٢١٠٠ ليرة سورية.

موضحاً أن حركة المبيع اقتضرت خلال الأسبوع الماضي على نحو ٢ كيلو غرام يومياً. مشيراً إلى أن ما يزيد على ٣٠٠ حربي سدوا اشتراكاتهم في الجمعية خلال يومين، ما يدل على عودة النشاط في ورش تصنيع الذهب.

عالمياً، انخفضت أسعار الذهب يوم الجمعة من أعلى مستوياتها في تسعة أسابيع، بعد ارتفاعها خلال تعاملات الأسبوع، لتحقق رغم ذلك الانخفاض مكسباً أسبوعياً مهماً بدعم بيانات أقوى من التوقعات للوظائف في الولايات المتحدة نعت الدولار وأسواق الأسهم. وقد ارتفعت الأونصة إلى ١١٠٦,٣٥ دولاراً للأونصة يوم الخميس الماضي، قبل أن تنهي الأسبوع عند مستوى ١١٠١,٨٠ دولار، علماً بأن الأونصة بدأت تعاملات الأسبوع الماضي من مستوى ١٠٨٢,٢٥ دولاراً، أي ارتفع السعر بأكثر من ١٩,١ دولاراً. وكانت جمعية الصاعه بدمشق قد اعتمدت سعر ١١٠٤,٥ دولاراً للأونصة في تسعير الذهب محلياً.